تحليل إخباري

أوروبا تتخوف من دولة إسلامية متحفزة على أبوابها

تركيا القديمة انتهت... «الجمهورية الثانية» ولدت

لم يعد مهما في الحدث التركي الذي خطف كل الأضواء الوقوف على الأسباب الكامنة وراء الانقلاب وتلك التي أدت الى فشله. المهم الآن هو ما يتعلق بمستقبل تركيا والى أين تتجه. فالثابت أن ما حدث «ليل 15 ـ 16 يوليو» أقام خطا فاصلا بين مرحلتين، وتركيا بعد الانقلاب لن تكون كما كانت قبله، وستشهد تحولات وتغييرات داخلية عميقة و«انقلابا» في بنية الدولة وتركيبتها، وستدخل تركيا في مرحلة جديدة، وستشهد أياما صعبة، وستلحق بلائحة الدول المصنفة دولا غير مستقرة.

التحولات والأزمات لم تعد تقتصر على المنطقة العربية التي منها انطلقت شرارة الانقلابات والثورات، وإنما تمتد الى أرجاء الشرق الأوسط الكبير، لا بل بدأت تطأ أرض أوروبا التي عصفت بها رياح اللجوء والإرهاب وشهدت زلزالا بريطانيا يهدد بتفكيك اتحادها. وحتى الولايات المتحدة فإنها تشهد تحولا داخليا من نوع آخر سيتبلور أكثر في حال وصول دونالد ترامب الى البيت الأبيض.

تركيا دخلت مرحلة «التحول الكبير» وهي المرحلة الثالثة في مائة عام. المرحلة الأولى هي المرحلة «الأتاتوركية» التي امتدت لعقود وكانت «تركيا العلمانية» بحماية الجيش وفي عهدته.. المرحلة الثانية بدأت في العام 2000 وكانت مرحلة انتقالية تأرجحت فيها تركيا بين مسارين علماني وإسلامي، وسط تقدم بالنقاط للنهج الإسلامي. فباتت تركيا دولة ذات وجه إسلامي ولم يعد الطابع العلماني يغلب عليها وإنما دخل في مرحلة انكفاء وانحسار متدرج.. المرحلة الثالثة بدأت في 15 يوليو 2016، إنها المرحلة «الأردوغانية» التي ستعلن انتهاء تركيا القديمة، تركيا أتاتورك والعلمانية والجيش، وولادة تركيا الجديدة، تركيا أردوغان والإسلام السياسي وحزب العدالة والتنمية.

ما شهدته تركيا من أحداث بدءا من ليلة الانقلاب الفاشل مهم جدا، ليس فقط لأنه يفضي الى تثبيت دعائم حكم الرئيس رجب طيب أردوغان وتأكيد سيطرته المطلقة التي سيكون من الصعب جدا تهديدها واختراقها من جديد على الأقل مع أردوغان وطالما هو على قيد الحياة، وإنما لأنه يعلن أن تركيا، كدولة ونظام، ستتغير ولن تعود كما كانت قبل أردوغان ولن تبقى كما كانت مع أردوغان في السنوات الـ16 الماضية.. أردوغان يدخل التاريخ التركي من بابه الواسع وهو بصدد بناء دولة جديدة على أنقاض جمهورية أتاتورك. في السنوات الماضية أحرز تقدما واضحا بالنقاط في حربه الباردة مع المؤسسة العسكرية وهو يعلم أنها مصدر الخطر الأول عليه، فاستطاع ضبط إيقاعها وأدائها والى حد ما احتواء دورها، ولكن الانقلاب أعطاه فرصة تسديد الضربة القاضية، فانقض «الأسد الجريح» على «فريسته» وغرز فيها مخالبه والتهمها.

أهمية ما حدث تكمن أولا في أنه «أنهى» وظيفة الجيش التركي كحارس للعلمانية ومؤتمن على «إرث أتاتورك»، وفي أنه يدخل تركيا في مرحلة «التأسيس الثاني» لـ«الجمهورية الثانية» التي ستكون في الواقع «جمهورية إسلامية». وما يجري حاليا من عملية «تنظيف وتطهير» واسعة النطاق داخل الجيش والقضاء سيؤدي الى تسريع عملية التحول والتغيير وتقصير المسافات الزمنية والدستورية والسياسية. فما يجري هو أقرب الى «عملية اجتثاث واستئصال» لكل معارضي أردوغان ولكل ما يمت الى تركيا القديمة بصلة. وهذا المنحى الذي يسلكه أردوغان في لعبة الإمساك والسيطرة وفي التعامل مع خصومه يسبب قلقا لدى جيرانه الأوروبيين الذين يخشون تراجعا هائلا الى الوراء بعدما قطعت تركيا أشواطا في الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وأيضا في مفاوضات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي.

هذا هو السبب المعلن للقلق الأوروبي. أما السبب الفعلي وغير المعلن فإنه لا يتعلق بمصير «الانقلابيين» وإنما بمصير ومستقبل تركيا التي تواجه احتمال وإمكانية التحول الى «جمهورية إسلامية» والى «منصة إسلامية» متقدمة على أبواب أوروبا وسببا في تغذية ورعاية حالة إسلامية متحفزة للتسلل الى أوروبا والتغلغل فيها.

على المستوى الاستراتيجي تركيا ستصبح جمهورية إسلامية واقعيا وربما من دون أن تحمل هذا الاسم، وإيران لن تكون منزعجة إذا حصل هذا الأمر وقامت جمهورية إسلامية سنية موازية للجمهورية الإسلامية الشيعية، خصوصا أن ما يجمعها بتركيا من مصالح وعلاقات أكثر مما يفرقها، ومشروع إيران «التوسعي» سياسيا المرادف لمشروع تصدير الثورة إسلاميا هو في اتجاه الدول العربية، فيما مشروع تركيا التوسعي تحول في اتجاه أوروبا بدءا من دول البلقان بعدما فشلت محاولة التوسع في اتجاه الدول العربية والإفادة من ثورات الربيع العربي على أساس النموذج التركي.

رئاسة الأركان تبرئ «الغالبية الساحقة» من الجيش من محاولة الانقلاب.. والمعارضة تدعو للتحقيق حول اعتداءات تعرض لها المعتقلون

تطمينات تركية حول «دولة القانون» وترقب لـ «القرارات المهمة» اليوم

عواصم ـ وكالات: بعد حملة الاعتقالات و«التطهير» غير المسبوقة التي اعقبت محاولة الانقلاب الفاشلة، بدأت أنقرة ترسل رسائل التطمين في أكثر من اتجاه، حيث برأت هيئة الأركان «الغالبية الساحقة» من الجيش، في حين قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم أن بلاده «دولة قانون» لا مكان فيها للانتقام، مؤكدا أن الانقلابيين سيسلمون للعدالة، بانتظار «القرارات المهمة» التي اعلن الرئيس رجب طيب اردوغان انها ستصدر اليوم.

وشددت هيئة الأركان في بيان لها أمس ان «الغالبية الساحقة للقوات المسلحة التركية التي تحب وطنها وامتها وعلمها لا علاقة لها البتة» بمحاولة الانقلاب.

و تعهدت بمعاقبة «الإرهابيين الخونة» الذين شاركوا في المحاولة، معربة عن ثقتها في أن الحق سيظهر، حيث سيتضح من هم الجنود المذنبون ومن هم الجنود الشرفاء.

وأضافت في بيان:«سيتم إنزال أشد العقوبات على الأوغاد الذين تسببوا في هذا الذل والهوان لجمهورية تركيا».

بدوره، قال يلدريم ان الدولة ستبذل جهودها لبسط القانون، وأضاف في مؤتمر صحافي مشترك عقب اجتماعه مع رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كليجدار أوغلو انه «لايمكن لأحد ان يلجأ الى العنف الجسدي والسعي للانتقام» منتقدا اعمال العنف التي ارتكبت ضد عناصر الجيش المتورطين في محاولة الانقلاب.

وأعرب عن «الرفض التام» لمثل هذه التصرفات في دولة القانون، مؤكدا ضرورة تسليم من ارتكبوا مخالفات للعدالة، التي ستقوم بدورها بما يترتب عليها، ولا يمكن القبول أبدا بمشاعر الانتقام، واستخدام العنف الجسدي في دولة القانون.

وعن مقاطع ڤيديو انتشرت في وسائل التواصل الاجتماعي تظهر تعرض جنود للضرب من قبل مواطنين غاضبين، قال إن حساسيتنا مفرطة بخصوص نشر مقاطع ڤيديو في مواقع التواصل الاجتماعي، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

وطالب يلدريم الجميع بالحذر من بعض المحرضين وعدم إعطائهم الفرصة لتحقيق مآربهم، مؤكدا أنه «لا يمكن تصحيح خطأ بآخر».

وأكد رئيس الوزراء ما اعلنه اردوغان عن أن مجلس الامن القومي والحكومة سيجتمعان اليوم لاتخاذ قرارات مهمة بهدف إنقاذ البلاد من «الظروف الاستثنائية».

وقال لأعضاء البرلمان من حزب العدالة والتنمية الحاكم إن الحكومة ستتصرف لضمان «الأمن التام» في أنحاء البلد الذي يبلغ تعداد سكانه نحو 80 مليون نسمة لكنه لم يدل بتفاصيل عن القرارات المذكورة.

وقدم يلدريم شكره لكليجدار أوغلو للتضامن الذي أظهره مع الحكومة إزاء محاولة الانقلاب الفاشلة.

من جانبه، أكد أوغلو ضرورة التزام الجميع بالهدوء في المرحلة الحالية، وعدم نسيان أن تركيا هي دولة قانون، مشددا على أهمية التعامل مع أي حادثة في إطار القانون.

وأضاف: نقلت قلقنا وتأكيدنا لرئيس الوزراء بأن العنف ضد الجنود الذين ينصتون للأوامر فقط، ليس أمرا صحيحا، وضرورة فتح تحقيق بهذا الخصوص، فمهمتنا تتمثل في إزالة التوتر في المجتمع من خلال التعاون والوحدة فيما بيننا.

من جهته، اكد رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي استعداد حزبه لقبول قرار الاعدام بحق الانقلابيين في حال كان حزب العدالة والتنمية جاهزا لذلك.

وقال في كلمة أمام اجتماع الكتلة البرلمانية لحزبه في البرلمان التركي ان «مطالب الإعدام بحق الانقلابيين باتت حديثا متداولا بكثرة ونحن مستعدون للقيام بكل ما يترتب علينا وسط راحة بال تامة.

وأضاف بهجلي قبل لقائه يلدريم ان محاولات الانقلاب والإطاحة بالحكومة تعد «أكبر إساءة للبلاد»، مؤكدا ان «زمن الانقلابات قد ولى الى غير رجعة».

اتراك يتظاهرون دعما للرئيس رجب طيب اردوغان قرب النصب التذكاري للسلطان محمد الثاني في اسطنبول (ا.ف.ب)

زعيم المعارضة دولت بهجلي يؤيد إعادة عقوبة الإعدام

انقرة ترسل ملف غولن لواشنطن: هل كانت لديكم أدلة عندما سجنتم المعتقلين في غوانتانامو

فتح الله غولن

داعية تركي ذو نفوذ مقيم في الولايات المتحدة

75 عاما

الرجل الذي يتهمه زعماء أتراك بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الأخيرة

- أواخر 1970 أسس حركة الخدمة، وهي حركة إسلامية ليبرالية قوية والتي لقيت انتقادات من قبل رجب طيب أردوغان الذي اعتبرها عبارة عن «دولة موازية»
- 1999 غادر تركيا إلى الولايات المتحدة، وأقام في بنسلفانيا
- 2003 دعم أردوغان في سنوات حكمه الأولى
- 2013 أصبح الخصم الأول للرئيس التركي منذ فضيحة فساد كشفت في أواخر العام 2013

© AFP

أنقرة ـ رويترز ـ الاناضول: اعلن رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم أمس أن وزير العدل التركي أرسل ملفا للولايات المتحدة بعد دعوات كررها الرئيس رجب طيب اردوغان بتسليم رجل الدين فتح الله غولن الذي يلقي عليه مسؤولية تدبير محاولة انقلاب فاشلة.

ولم يذكر يلدريم، الذي كان يتحدث مع أعضاء حزبه في البرلمان، ما إذا كان الملف يضم طلبا رسميا بتسليم غولن الذي يقيم في منفاه الاختياري في ولاية بنسلڤانيا منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي.

وردا على اشتراط وزير الخارجية الاميركي جون كيري الحصول على ادلة دامغة قبل تسليم غولن، سأل رئيس الوزراء التركي مخاطبا الولايات المتحدة: «هل كانت لديكم أدلة عندما جمعتم المشتبهين في غوانتانامو؟ لماذا تصرون على طلب أدلة، بخصوص فتح الله غولن، بينما الحادث واضح للغاية، والأدلة ماثلة للعيان، في حين أنكم لم تبحثوا عن أدلة بخصوص بن لادن».

وأضاف يلدريم قائلا: «سنقدم لهم من الأدلة أكثر مما يرغبون فيه»، داعيا الولايات المتحدة إلى «عدم حماية هذا الخائن القاتل أكثر من ذلك».

إقالة 100 من موظفي الاستخبارات ومجلس التعليم الأعلى يطلب جميع رؤوساء الجامعات الحكومية

اعتقال المستشار العسكري الجوي لأردوغان و«التطهير» يطول سلك التعليم وإقالة 1577 عميد كلية

عواصم ـ وكالات: استمرت حملة الاعتقالات في صفوف المشتبه بتورطهم في محاولة الانقلاب الفاشلة، على اشدها أمس.

أفادت وكالة «الأناضول» التركية بأن السلطات قد أقالت 100 موظف في وكالة الاستخبارات، وذلك على خلفية التحقيقات الجارية.

وأضاف التقرير أن الأشخاص الذين تم فصلهم ليس لهم صلاحية الوصول إلى المعلومات الاستخباراتية، لـ «وجود ملفات تحقيق بحقهم».

كما طالت التوقيفات العقيد أركان كيفراك المستشار العسكري الجوي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان وذلك في فندق بمدينة (أنطاليا) جنوبي البلاد.

ونقلت وكالة (الأناضول) عن مصادر أمنية قولها إنه تم توقيف كيفراك خلال قضائه عطلة في أحد فنادق منطقة (سريك) بأنطاليا موضحة انه تم نقله إلى أنقرة بعد إنهاء الإجراءات الأمنية اللازمة في أنطاليا.

في السياق ذاته كشفت مصادر في رئاسة الوزراء التركية عن إبعاد 257 من العاملين في رئاسة الوزراء عن وظائفهم.

ونقلت الوكالة عن المصادر أن العاملين المذكورين موظفون في البناء الملحق لرئاسة الوزراء في قصر (جانقايا) بالعاصمة أنقرة مشيرة الى أن من بين المبعدين 230 مقررا و19 خبيرا وستة مستشارين واثنين من المستشارين القانونيين.

وامتدت عمليات التطهير الواسعة الى سلك التعليم، حيث اعلنت وزراة التربية التركية عن إبعاد 15 ألفا و200 من موظيفها عن عملهم بشكل مؤقت، وفتح تحقيق بحقهم، على خلفية الاشتباه في صلتهم بمنظمة فتح الله غولن. كما طالبت مؤسسة التعليم العالي التركية باقالة جميع رؤساء الجامعات الحكومية. وطلبت من ألف و577 عميد كلية تقديم استقالتهم بحسب الاناضول.

ومع توقيف اكثر من 7,500 شخص في اطار عملية تطهير واقالة نحو 9 الاف آخرين، يتصاعد قلق حلفاء تركيا في الاتحاد الاوروبي وحلف شمال الاطلسي.

وكانت محكمة انقرة امرت امس الاول باعتقال 26 جنرالا سابقا يشتبه بانهم خططوا لمحاولة الانقلاب، بينهم قائد سلاح الجو السابق الجنرال اكين اوزتورك، والذي قالت بعض وسائل الاعلام انه المخطط الرئيسي لمحاولة الانقلاب.

ووضع الجنرالات خلف القضبان بانتظار محاكمتهم التي لم يحدد موعد لها بعد.

ووجهت لهم اتهامات بارتكاب جرائم منها السعي لقلب النظام الدستوري وتزعم مجموعة مسلحة ومحاولة اغتيال الرئيس.

ونفى اوزتورك امام المدعين ان يكون المخطط الرئيسي للانقلاب. وقالت وزارة الداخلية ان نحو 9,000 شخص بينهم 8 الاف من الشرطة، اضافة الى مسؤولين محليين، تمت اقالتهم في عملية تطهير واسعة.

الى ذلك، ارتفعت حصيلة العسكريين الموقوفين من ذوي الرتب الرفيعة حتى يوم أمس، إلى 118 جنرالا وأميرالا، وصدر قرار حبس بحق 85 منهم على ذمة التحقيق، وإطلاق سراح اثنين. وبعد استكمال استجوابهم من قبل النيابة العامة، أحيل عدد من الموقوفين إلى المحكمة بطلب سجنهم بتهم منها «انتهاك الدستور»، و«محاولة اغتيال الرئيس أو الاعتداء الفعلي عليه»، و«ارتكاب جرم بحق السلطة التشريعية»، و«ارتكاب جرم بحق الحكومة»، و«تأسيس منظمة مسلحة أو إدارتها»، و«القتل»، و«تغيير النظام الدستوري بقوة السلاح»، حيث أمرت المحكمة بسجنهم.

في غضون ذلك، قتل 3 ضباط من الشرطة جراء هجوم مسلح في ولاية طرابزون شمالي البلاد أمس. وأفادت الأناضول، وفقا لمصادر أمنية أن «إرهابيين هاجموا، عناصر شرطة كانوا مكلفين بإجراء تدقيق وتفتيش على السيارات في إحدى الطرق بقضاء «ماشقا» في طرابزون، بواسطة بنادق وقنابل يدوية، ما أدى إلى اندلاع اشتباك»، أسفر عن مقتل الثلاثة وإصابة 5 آخرين ومواطن مدني.

الأمم المتحدة تحثّ تركيا على الالتزام بسيادة القانون

جنيف ـ رويترز: حث المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة تركيا أمس على الالتزام بسيادة القانون في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة وأبدى «قلقا بالغا» إزاء عزل أعداد كبيرة من القضاة وممثلي الادعاء.

ودعا الأمير زيد بن رعد الحسين أيضا إلى السماح لمراقبين مستقلين بزيارة أماكن الاحتجاز في تركيا لتفقد ظروف العيش فيها والسماح للمعتقلين بالاتصال بمحاميهم وأسرهم.

وقال في بيان: «أحث الحكومة التركية على الاستجابة بالالتزام بسيادة القانون عن طريق تعزيز حماية حقوق الإنسان وتدعيم المؤسسات الديموقراطية».